ملخص بحث: "جدلية التنصيص على الدين في إطار النقاشات الدستورية في سورية: قراءة تاريخية على ضوء الوثائق الرسمية بين عامي 1920 – 2012"

أثارت مسألة التنصيص الديني في الدساتير السورية المتعاقبة، مناقشاتٍ وجدلًا واسعًا بين التيارات الحزبية والقوى الدينية (التقليدية) والمكونات المجتمعية في السياق السياسي السوري، حيث اكتسبت مادة الدين في الدساتير السورية اهتمامًا بالغًا؛ كونها المحدد لطبيعة وماهية النظام السياسي القائم وملامحه العامة، فقد ارتبطت بمشاركة المواطنين ودورهم في تنظيم المجتمع والدولة، وخاصّةً في بلدٍكسورية، والذي يمتاز بتنوعٍ ثقافي وإثني وقومي وجغرافي كبير.

تبحث الدراسة في أهم المناقشات الدستورية في مراحل صياغة الدساتير في سورية، حيث قاد تلك المناقشاتِ تياران: أولهما، إسلامي "محافظ"، اعتبر مادة الدين الإسلامي في الدستور السوري أساس المواطنة في سورية؛ لأن الإسلام هو دين الأغلبية الساحقة، لذا طالب بتعزيز مكانة الدين في إدارة الدولة وتنظيم شؤون المجتمع. وثانيهما، علماني "يعتبر طروحاته مدنية وعصرية"، ونادى هذا التيار بمبدأ تحييد الدين عن الشأن السياسي والقضايا المجتمعية العامة، وارتأى أنّ وضع هذه المادة في الدستور استفزازي ويَحرم المذاهب والإثنيات "الأقليات" من المساواة الاجتماعية والمشاركة العادلة، وهو ما يؤدي لزعزعة الاستقرار الاجتماعي، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والتنوع الإثني والاجتماعي في سورية.